دور المنظمات الدولية في النهوض بالتنمية المستدامة

الدكتورة بن عزوز سارة
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
Sara.benazzouz@univ-mosta.dz

مستخلص البحث:
إنّ التطورات المصاحبة للتقدم التكنولوجي و الصناعي قد أسهمت في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي،حيث أضحت قضايا التدهور و التلوث البيئي، واستنفاد طبقة الأوزون تمثل واقعًا مؤلمًا ملازمًا للحياة في العصر الحديث وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة المعولم والتقنيات المتطورة. أدى الاعتراف بضرورة حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة عن طريق آليات دولية إلى تدعيم التعاون الدولي من خلال المنظمات الدولية و تفعيل دورها على الساحة الدولية و الإقليمية.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، حماية البيئة، التقدم التكنولوجي، المنظمات الدولية.

المقدمة :
أصبح مصطلح التنمية المستدامة شائع الاستخدام على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة و التنمية في عام 1987، إذ دعت إلى" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل[1]، تقوم فكرة التنمية المستدامة على المبدأ القائل أنّه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل، و قد برز هذا المفهوم على يد اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة و التنمية عام 1987 و قصد به التنمية التي تعمل على تلبية حاجيات الجيل الحاضر من غير أن تلوث البيئة أو تستنزف الموارد الطبيعية بما يعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.[2]
سنتناول التنمية المستدامة في إطار منظمة الأمم المتحدة و الوكالات الدولية المتخصصة في المبحث الأول والمؤسسات المالية الدولية للتنمية المستدامة ومسألة تمويلها في المبحث الثاني.

المبحث الأول: التنمية المستدامة في إطار منظمة الأمم المتحدة و الوكالات الدولية المتخصصة

لقد أصبح من البديهي و بل من صميم الاختصاص أن تقوم الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية ببذل أقصى الجهود في مجال البيئة و التنمية المستدامة وما يتصل بها وما يتفرع عنها من مجالات، فقد تم إنشاء العديد من الأجهزة للبحث عن حلول لمشكلة البيئة الدولية و ربطها بمسار التنمية المستدامة ولا يكتمل دور منظمة الأمم المتحدة كذلك إلا بوجود وكالات دولية متخصصة.

المطلب الأول : دور الأمم المتحدة في تفعيل حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

تقوم منظمة الأمم المتحدة بعدة اطر تنموية في إطار تفعيل المنظومة العالمية حول التنمية المستدامة مكرسة في ذلك كل جهودها من برامج تنموية وهذه البرامج هي:

---

(1) اسماعيل سراج الدين، مقال تحت عنوان" حتى تصبح التنمية مستدامة"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد30، العدد04، ديسمبر 1993، ص07.
(2) محمد نبي هاني، مجلة البرلمان العربي، دور البرلمان في دعم عملية التنمية المستدامة، مجلد 26، العدد 93، أبريل 2005، ص 02.

الفرع الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة(PNUE)

أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على اثر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة المنعقد في جوان 1972،كجهاز ثانوي مختص بشؤون البيئة من أجل حماية و تحسين البيئة للأجيال الحاضرة والقادمة.[1] و تأسس باعتباره صوت البيئة في إطار نظام الأمم المتحدة. يقوم البرنامج بدور المحفز، والمحامي والمعلم لتعزيز الاستخدام الحكيم و للبيئة في العالم ودعم التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك يعمل البرنامج مع نطاق واسع من الشركاء، يشمل الجهات المختلفة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية، والحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. [2] مهمته تشجيع النشاطات التي تخدم البيئة، وتطبيق برنامج العمل المحدد في ندوة استوكهلم، و لعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة دور كبير من خلال عدة قضايا هامة كبروتوكول كيوتو للاحتباس الحراري، اتفاقية بال حول حركة النفايات السامة، ودوره الفعال في عقد ندوة التنوع البيولوجي.[3]

و قد صدرت عنه أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة و إنقاذ البشرية من الكوارث البيئية و العمل على تحسين البيئة.[4] و من منظور أن العلاقة بين البيئة و التنمية تبدو أهميتها وشموليتها من نواح ثلاث:

- أن الاتجاه نحو التنمية دون أخذ بعين الاعتبار للظروف البيئية هو أمر يتم عن قصر نظر و لن يعقبه نجاح فعال و طويل المدى.
- أن المشاكل البيئية تخص الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء.
- و أخيرًا أنّ أيّ تصرف لمعالجة مشكلة معينة في منطقة من العالم تحدث انعكاسية على الفور في مناطق أخرى.

و من أهم أدوات سير عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المخطط المتوسط المدى بشأن البيئة و هو عبارة عن مخطط عمل لفترة 6 سنوات، يشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالبيئة و التنمية و إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، مثال ذلك: مخطط العمل الذي اعتمد من طرف مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في 18 مارس 1988 للفترة الممتدة من 1990 إلى 1995، الذي يحث على ضرورة التوجه نحو التنمية المستديمة تبعا لما ورد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987و المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها.

رغم أن المؤتمر قد نجح في تركيز اهتمام العالم نحو ضرورة تخفيض تدفق غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء وكذلك الحفاظ على الغابات و الكائنات الحية، إلا انه لم يحقق النجاح الذي كان مرجوا من وراء عقده، وأصبح يواجه مشاكل خاصة بسبب إنشاء أمانة و مؤتمر خاص للأطراف خاص بكل اتفاقية، ومرفق البيئة العالمي، ومما زاد الأمور تعقيدا إنشاء لجنة التنمية المستديمة، الأمر الذي انعكس سلبا على ميزانية البرنامج التي

---

[1] محمد فائز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، رسالة لنيل الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، بن عكنون، الجزائر،2002، ص109.

[2] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2011.www.agedi.ae

[3] عبد القادر بلخضر، إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، البليدة، سبتمبر 2005، ص104.

[4] محمد صالح الشيخ،الأثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2002 ، ص112.

أصبحت موارده المالية محدودة، وعلى اختصاصاته التي أصبحت تتداخل مع اختصاصات الأجهزة الأخرى لعدم تحديدها .

يعتبر هذا البرنامج من أكثر الأمثلة وضوحا على مدى جدية التعاون الدولي لحماية البيئة من جميع مصادر التلوث لما لهمن دور في حماية البيئة بمفهومها الشامل في العالم.

رغم دوره الفعال في عقد الندوة حول التنوع البيولوجي،لم ينجح في فرض نفسه كهيئة مركزية لندوة ريو، إن هذا البرنامج الذي كان موضوع خلاف مع هيئات عليا أخرى، قد عان شيئا فشيئا من فقدان المصداقية، وأخيرا فإن هناك لجنة التنمية المستديمة التي هي هيأة انبثقت التغير المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة أثناء ندوة ريوديجانيرو التي كانت مكلفة بتنفيذ المفكرة21. [1]

الفرع الثاني: برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، جهاز مختص بالمساعدة المتعددة الأطراف والتعاون في مجال التنمية، وفيما يتعلق بالبيئة فإن جميع أعماله تقوم على مبدأ أنه لا وجود لحماية حقيقية للبيئة دون تنمية مستديمة. من هذا المنطلق، قام بوضع برنامج للتنمية المستديمة سنة 1990، يعرف باسم "شبكة التنمية المستديمة"،بهدف إعلان أصحاب القرار بالاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، واشتراك الأجهزة الحكومية و معاهد البحث و المنظمات غير الحكومية على كافة المستويات الدولية و الجهاوية والوطنية والإقليمية والمحلية.كما أعد أيضا برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بداية سنة 1991، برنامج جديد بنفس تسمية البرنامج الأول، قصد الحصول على المعلومات و التكنولوجيا الملائمة للدول النامية كي تتمكن من استغلال مواردها الطبيعية بشكل فعال يتوافق مع التنمية المستديمة، وقد تم تكليف مجموعة البيئة والموارد الطبيعية بشكل فعال يتوافق مع التنمية المستديمة، وقد تم تكليف مجموعة البيئة و الموارد الطبيعية المتكونة من خبراء في ميدان البيئة بهذه المهمة و التي أصدرت توجيهات لإدارة البيئة و التنمية المستديمة، وفي نفس السنة انشأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعاون مع البنك العالمي و برنامج الأمم المتحدة للبيئة مرفق البيئة العالمي.كما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية جمع معلومات كثيرة حول المكونات غير الاقتصادية للتنمية مثل: التربية و الصحة، نسبة محو الأمية لدى الكبار، معدل أمل الحياة عند الولادة، حصة السعرات الحرارية اليومية بالنسبة إلى الحاجات...الخ،تشكل هذه المؤشرات مرجعية دولية و تسمح بمقارنة تطور و مستوى تنمية كل بلد. [2]

الفرع الثالث: المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية(CNUEH)

يعتبر المركز العالمي للأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية جهاز أممي تم إنشائه بتاريخ 2 أكتوبر 1978،بموجب القرار 162/32 للجمعية العامة للأمم المتحدة و مقره بنيروبي (كينيا) وهو يعد مركز عالمي لتبادل المعلومات بشأن المستوطنات البشرية و النهوض بالتعاون في مجال المستوطنات البشرية و التنمية مع اللجنة العالمية و المنظمات غير الحكومية.و قد اعد هذا المركز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و البنك العالمي في أوت 1990 برنامج المدن المستديمة، والمسمى كذلك ببرنامج العمران المستديم،بغية منح السلطات البلدية صلاحيات أوسع في مجال تخطيط و إدارة البيئة، مع

[1] أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون الجزائر، 2000، ص10.

[2] محمد فائز بوشدوب، مرجع السابق، ص113.

الأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية الناتجة عن توسع المدن الذي يمس باستدامته النمو والتنمية.

الفرع الرابع: لجنة التنمية المستديمة(CDD)

تعتبر لجنة التنمية المستديمة من النتائج الملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية من أجل إقامة شراكة عالمية جديدة بين الشمال و الجنوب بشأن التنمية المستديمة، وقد تم إنشاءها بموجب قرار الجمعية للأمم المتحدة رقم 191/47 بتاريخ 2 ديسمبر 1992، وهي جهاز ثانوي تابع للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي، يشرف على جميع الأنشطة ذات الصلة بالتكامل بين الأهداف البيئية و الإنمائية داخل منظومة الأمم المتحدة.[1]

لقد لعبت لجنة التنمية المستديمة دورا هاما جدا منذ تأسيسها وذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة و الدول السائرة في طريق النمو، كما سمحت اللجنة بخلق مجال للمناقشة.

المطلب الثاني: مظاهر اهتمام الوكالات الدولية المتخصصة بالتنمية المستديمة

أصبحت تشارك أغلبية المنظمات التابعة للأمم المتحدة بالفعل في اتخاذ إجراءات على المستوى الدولي في مجال البيئة و التنمية المستديمة في نطاق اختصاص كل منظمة للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة من الأنشطة البشرية في مجالات متعددة .

الفرع الأول: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO)

تهتم منظمة الأغذية و الزراعة بتشجيع التنمية والإنتاج الغذائي، وفي مجال البيئة تبنت المنظمة إستراتيجية شاملة للتنمية المستديمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها، وتهدف هذه الإستراتيجية أيضا إلى ضمان مشاركة الشعوب و المؤسسات الريفية في عملية اتخاذ القرار، ومباشرة العمل بالممارسات الفلاحية التي تحترم البيئة، وضمان المحافظة على الموارد النباتية.

و بهذا الصدد أكد مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة بشأن الزراعة و التنمية المنعقد بهولندا من 15 إلى 19 أفريل 1991، على التدابير الواجب اتخاذها عن إتباع ممارسات زراعية كفيلة بتحقيق إنتاج مستديم، كما اعتبر المؤتمر بأن الحد من الفقر هو إجراء مسبق و أساسي لهذا الهدف، وقد تم تحديد الميادين حسب الأولويات التي يجب أن تكون محل اهتمام المنظمة، منها: دور المرأة في التنمية والسياسات الديمغرافية، وقد التزمت الدول المجتمعة في المؤتمر على دعم المشاركة الشعبية عن المؤسسات الريفية و النقابات، والتعاونيات والمجموعات النسوية والمنظمات غير الحكومية.[2]

علاوة على ذلك تميزت القمة العالمية للتغذية المنعقدة بروما سنة 1996، المنظمة من طرف منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، بالاستناد المتتالي للتنمية المستديمة فيما يتعلق بالطرق المستديمة للإنتاج الفلاحي، وأسفرت هذه القمة اعتماد إعلان روما وبرنامج عمل على نمط جدول أعمال القرن 21.

وشددت خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على دور منظمة الأغذية والزراعة على المستوى الحكومي الدولي في مصايد الأسماك واعترفت بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية التابعة لها.

الفرع الثاني:منظمة الصحة العالمية

[1] محمد فائز بوشدوب، المرجع السابق، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص122.

اهتمت منظمة الصحة العالمية بالمواضيع المتعلقة بالبيئة التي يمكن أن تؤثر على صحة الإنسان كتغير المناخ واستنفاذ طبقة الأوزون وقد عملت مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و منظمة العمل الدولية على تنفيذ برنامج دولي يتعلق بأمن المواد الكيماوية لمواجهة الأخطار التي تواجه صحة الأجيال الحاضرة و القادمة وتوعية البيئة على أسس علمية.

و لمنظمة الصحة العالمية دور ضمن استجابة الأمم المتحدة لمقتضيات تغيّر المناخ وذلك كله من اجل التنمية المستدامة، حيث أنها هي التي تمثّل تلك الدوائر على الصعيد الدولي وتسهم في أنشطة الاستجابة الشاملة الجارية على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وذلك بإتاحة خبرتها في الميدان الصحي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، والمشاركة في برنامج عمل نيروبي المحدّد في إطار الاتفاقية المذكورة والمتعلّق بآثار تغيّر المناخ وقابلية التأثّر به والتكيّف معه، والتعاون مع الوكالات والبرامج المتخصّصة الأخرى، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأم المتحدة الإنمائي، على بناء القدرات وتنفيذ المشاريع.[1]

تعمل منظمة الصحة العالمية، حالياً، على إبراز الحالات "التي يربح فيها الجميع" والتي يمكن لخيارات التنمية المستدامة فيها الحد من نسبة تأثيرنا في المناخ العالمي والإسهام، في الوقت ذاته، في تحسين الصحة العمومية بإتباع عدة أساليب مثل تخفيض نسبة تلوّث الهواء خارج المباني وداخلها.

و تشترك هذه المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع جديد يموّله مرفق البيئة العالمي ويرمي إلى توجيه النُهج من أجل حماية الصحة في ظلّ مناخ ما فتئ يتغيّر ويزداد تحوّلاً. ويجري تنفيذ المشروع في سبعة بلدان موزّعة في شتى أنحاء العالم وتبدي تنوعاً كبيراً من حيث مواطن الضعف الصحية حيال الظروف المناخية.

و على أساس تقدير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية لسنة 1987، الذي يدعو إلى وجوب دمج الصحة و البيئة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، قامت المنظمة بإعداد مبادئ تتعلق بالصحة و البيئة و التي تأخذ بعين الاعتبار التنمية و السكن و الوسط الحضري و الريفي لمختلف الدول، كما تم عقد لجنة بشأن الصحة والتنمية عام 1992، و من بين أهدافها تقييم آثار تغيرات البيئة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية على الصحة، و قد أصدرت هذه اللجنة تقرير عنوانه"كوكبنا، صحتنا"،الذي يعتبر أهم إسهام لمنظمة الصحة العالمية في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية المنعقد بريو عام 1992.[2]

و تنفذ المنظمة الكثير من الوظائف بما فيها تضامن العمل الصحي الدولي و مساعدة الحكومات على تعزيز خدماتها الصحية و إعطاء المساعدات الفنية و الطارئة وكذلك تعمل على الوقاية من الأمراض و السيطرة عليها،للوصول لمستوى أفضل من السكان والصرف الصحي و الترقية و الظروف الاقتصادية و ظروف العمل و كذا تحسين البحوث الصحية و خدماتها.

الفرع الثالث: منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة والعلوم(UNESCO)

عملت منظمة اليونسكو منذ نشأتها على النهوض بالعديد من البرامج العلمية المعلقة بالبيئة واستخدام و إدارة الموارد الطبيعية، واعتمدت وثيقة تتعلق بحماية البيئة في معناها الواسع (lato Sensu) المتمثلة في اتفاقية حماية التراث العالمي و الثقافي و الطبيعي في 23

[1] برنامج منظمة الصحة العالمية الخاص بتغير المناخ .www.who.in

[2] محمد فائز بوشدوب، مرجع السابق، ص122.

نوفمبر 1972، كما تم إعداد برامج حكومية موجهة لتطوير الأسس العلمية الضرورية للحفظ و الاستخدام المعقول للموارد الطبيعية والنهوض بالتعاون الدولي، والتي أسفرت عن برنامج "الإنسان والمحيط الحيوي" الذي يعرف بـ " MAB " سنة 1971، بهدف التعاون الدولي في مجال الايكولوجيا و علوم البيئة عن طريق إنشاء محميات للمحيط الحيوي، كما شدد البرنامج على الحاجة إلى إتباع نهج متكامل تترابط فيه التخصصات العلمية و نتيجة لذلك، تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع في كافة أنحاء العالم، وإقامة مرافق للبحث و جمع البيانات وإنشاء شبكة دولية، وتستند كل هذه الأنشطة إلى مفهوم "..... من أجل التنمية المستديمة ".لعبت منظمة اليونسكو دور كبير في التعريف بالبيئة و التنمية وتوضيح جوانب الترابط بينهما، كما أسهمت المنظمة بشكل كبير في تحضيرات مؤتمر ريو لعام 1992، من خلال تقريرها عام 1989، المتعلق بالجهود في اتجاه أهداف التنمية المستديمة و المعقولة ايكولوجيا، والذي يتضمن توصيات للمجلس التنفيذي للمنظمة فيما يتعلق بإسهاماتها الخاصة في مفهوم التنمية المستديمة. و قد عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اجتماعات تشاورية متنوعة بشأن منهج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالبيئة والتنوع الثقافي، ووقع اتفاق تعاوني من جانب المنظمتين، و عولج فيها المناقشات الدولية المعنية بحفظ التنوع البيولوجي، الذي أصبح من الواضح أن العلاقة بين الثقافة والتنوع البيولوجي هي غالباً علاقة غير قابلة للانحلال، وهذا ضروري للتفكير في حفظ التنوع البيولوجي والتنوع الثقافي بوصفه هدفاً متكاملاً.

الفرع الرابع: منظمة التجارة العالمية(OMC)

أكد الاتفاق المنشئ لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بمراكش في 15 أفريل 1994 في ديباجته على وجوب توجيه علاقات الأعضاء في الميدان التجاري و الاقتصادي نحو " استخدام أفضل للموارد العالمية وفقا لهدف التنمية المستديمة، من أجل حماية البيئة و تدعيم وسائل بلوغه بشكل يتلاءم مع احتياجاتها و انشغالاتها الخاصة لمختلف مستويات التنمية الاقتصادية "من هذا المنطلق يهدف اتفاق مراكش إلى التوفيق بين النظام التجاري الجديد وحماية البيئة و التنمية، و التنسيق بين السياسات المتبعة في هذين المجالين،و لذلك على مجلس المنظمة إنشاء لجنة بشأن التجارة و البيئة، مكلفة بتحديد العلاقات بين التدابير التجارية و تدابير حماية البيئة و النهوض بالتنمية المستدامة، ومراقبة التدابير التجارية المستخدمة لحماية البيئة و التدابير البيئية التي لها آثار هامة على التجارة، فقد جاء في الفقرة الرابعة من الاتفاق بأنه يقرر الوزراء" تكليف المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في اجتماعه الأول، إقامة لجنة بشأن التجارة و التنمية مفتوحة لكافة أعضاء منظمة التجارة العالمية بهدف تحديد العلاقات بين التدابير التجارية و التدابير البيئية بشكل يؤدي إلى النهوض بالتنمية المستدامة.[1]

وعن تطبيق التجارة الحرة بطريقة ايجابية بيئيا فهي تنادي بـ:

- تشجيع السياسات الاستثمارية في مجال حماية البيئة مثل نقل التكنولوجيا الرفيقة بالبيئة والاستثمار في مجالات الزراعة العضوية وتنقية المياه والتخلص من النفايات والخدمات البيئية المختلفة.
- دعم تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تقلل من الآثار البيئية المحتملة للمشاريع .

[1] محمد فائز بوشدوب، المرجع السابق، ص126.

- عدم السماح بنقل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية إلى الأردن بحجة تشجيع الاستثمار أو توفير فرص العمل.
- منع إدخال المواد المضرة بالبيئة أو المنتجات ذات المواصفات غير السليمة بيئيا مثل المبيدات الممنوعة أو المواد الكيماوية السامة أو المنتجات المعدلة وراثيا.
- استخدام أحدث الرسائل التكنولوجية الرفيقة بالبيئة عند الترخيص وضمان العمل وفق هذه التقنيات وخصوصا إعادة استخدام المياه الصناعية في الدورة الإنتاجية ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخفيف ما أمكن من الانبعاثات الغازية.[1]

المبحث الثاني: المؤسسات المالية الدولية للتنمية المستدامة ومسألة تمويلها

لا تكتمل التنمية المستدامة بدون أن تكون هناك مؤسسات مالية دولية ترفع ثقل الكاهل عنها بمساعدات ومشاريع واستثمارات تنموية تفضي إلى تطبيقها وإخراجها إلى حيز الواقع بالإضافة إلى وجود عدة هيئات تمويلية تمد يد العون للمساعدة في سبيل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: ممارسات المؤسسات المالية الدولية للتنمية المستدامة

تلعب المؤسسات المالية الدولية دور فعال في تحقيق التنمية المستديمة، لاسيما من خلال المساعدات التي تمنحها المشاريع الإنمائية، و إسهامها في الاستثمارات التي يمكن أن تؤثر على البيئة، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تستجيب لإلحاح الإجماع الدولي على التنمية المستديمة.

الفرع الأول: البنك الدولي(العالمي)

ترجع أهمية دور البنك الدولي كمؤسسة مالية، إلى أنه أكثر المنظمات الدولية قوة، من حيث التأثير المباشر على سياسات الموارد البيئية، فيقدم البنك أكثر من 17 مليون دولار سنويا من القروض لقطاعات الزراعة و الطاقة و النقل، كما يعد مصدرا هاما للدول المتخلفة في الحصول على النصيحة و الإرشاد بشأن سياساتها الاقتصادية التنموية.[2]

كما عمل البنك على تمويل البرامج المتلائمة مع التنمية المستديمة لمكافحة التلوث في قطاعات الطاقة و الصناعة، وتنفيذ البرامج الموسعة لحفظ الأراضي، وحماية الغابات والتزويد بالمياه، إدارة النفايات والبحث، و يقدر غطاؤها من طرف البنك العالمي بمبلغ 100مليار دولار في السنة لغاية نهاية التسعينات.[3]

علاوة على ذلك منذ صدور تقرير برانتلاند سنة 1987، تم القيام بجهد كبير في محاولة تحديد الآثار العلمية لمفهوم التنمية المستديمة، الذي كان الموضوع الرئيسي لتقرير البنك العالمي عن التنمية في العالم سنة 1992، كما تم إنشاء منصب نائب رئيس البنك لشؤون التنمية المستدامة، و أصبح يعقد البنك كل عام مؤتمر سنوي للتنمية المستديمة بيئيا.[4]

و رغم أن جزءا من تمويلات التنمية المستدامة و تمنحه تنظيمات الأمم المتحدة يبقى البنك العالمي الممول الأساسي للإعانات المتعددة الأطراف، و يؤكد في تمويله على أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة وهي :

- العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة و انجاز المشاريع، و معالجة قضايا البيئة العالمية عن طريق الصندوق من أجل البيئة العالمية.

---

(1) تأثير التجارة على البيئة، 12-03-2009.defense-arab.com

(2) محمد صالح الشيخ، مرجع السابق، ص ص114،115.

(3) محمد فائز بوشدوب، مرجع السابق، ص127.

(4) إسماعيل سراج الدين، مرجع سابق، ص ص06،07.

- مساعدة البلدان الأعضاء في رسم أولويات، وتدعيم المؤسسات، و صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة، و حمل بلدان الأعضاء على الاستفادة من التكامل القائم بين مقاومة الفقر و حماية البيئة كالتحكم في النمو الديمغرافي، برنامج مقاومة الفقر، تحسين وضع المرأة، تجهيزات التطهير والماء والشرب.يتعاون البنك الدولي في حماية البيئة العالمية وشريكاه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في تنفيذ صندوق البيئة العالمية (GEF). ويستخدم البنك الدولي هذا الصندوق لمساعدة البلدان المقترضة في تحقيق الأهداف البيئية على المستويين العالمي والإقليمي.

الفرع الثاني: مرفق البيئة العالمي(FEM)

انشئ مرفق البيئة العالمي في عام 1991 لمساعدة الدول النامية في تمويل مشروعات و برامج حماية البيئة العالمية، وبناء على ما جاء في تقرير برانتلاند الذي قرر بأنه " يجب العزم جديا على إنشاء برنامج أو جهاز بنكي دولي خاص، مرتبط بالبنك العالمي "، وعلى المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال القرن 21 فيما يخص الموارد المالية وما قررته اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وما تضمنته مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لاسيما مبدأ البحث عن تحقيق التنمية المستديمة، اتفق ممثلو ما يزيد عن 80 دولة مجتمعة في جنيف من 14 إلى 16 مارس 1994 على تحويل مرفق البيئة العالمي إلى آلية مالية دائمة تقدم المنح والأموال بشروط ميسرة إلى البلدان النامية لفائدة البرامج التي تستهدف حماية البيئة العالمية، ويشترك في إدارته برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك العالمي.يهتم مرفق البيئة العالمي بمعالجة أربع مشكلات بيئية عالمية، تغيير المناخ، التنوع البيولوجي، تلوث المياه الدولية، استنفاذ طبقة الأوزون، وعلاوة على ذلك ستكون مشكلة تدهور الأراضي و التصحر و إزالة المروج أيضا من المشاكل المؤهلة للمعالجة في نطاق المرفق، ويتكون هذا الأخير من جمعية عالمية كل ثلاث سنوات لاستعراض سياسات المرفق و المجلس يشكل الهيئة التنفيذية الرئيسة للمرفق و الأمانة العامة. [1] بالإضافة فهو يمول برنامج، حماية المياه الدولية والتقييم والتخطيط المحلي والأنشطة التجريبية التي تبرز المناهج الإبداعية على مستوى المجتمع والتي تخاطب المشكلات البيئية العالمية والمساعدة الفنية والتدريبات التي تركز على تطوير المجتمع وقدرات المنظمات غير الحكومية، مراقبة البرنامج وتحليله والنشر وإقامة الشبكات وإيجاد حوار حول السياسات وعن الجهات المؤهلة للحصول على دعم من البرنامج فتشمل كل من المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية التي تعنى بالبيئة والمنظمات القائمة على المجتمع، ولإمكانية التأهل للحصول على دعم من برنامج المنح الصغيرة، لا بد أن تتوافق المشروعات مع الإستراتيجية القطرية لبرنامج المنح الصغيرة ومعايير الأهلية. يأتي هذا إلى جانب الالتزام بالإستراتيجية التنفيذية والبرامج التنفيذية الأخرى التي وضعها مرفق البيئة العالمية.

المطلب الثاني: تمويل التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المساعدات العمومية تكتمن في وجود البنوك الإقليمية الحكومية التي قدمت إعانات وتمويلات في إطار التنمية المستدامة و هي:

[1] محمد فائز بوشدوب، مرجع السابق ، ص128

الفرع الأول: التمويلات أحادية الأطراف

أولا: البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي:

أنشئ هذا البنك بهدف تشجيع التكامل و التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في منطقة دول أمريكا الوسطى، وتحقيقا لهذه الغاية يقوم البنك بمساندة برامج القطاع العام والخاص والمشروعات التي توفر فرص العمل والإنتاج وتسهم في تحسين الإنتاجية والتنافسية، كما يسعى البنك إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، منذ تأسيسه في شهر مارس من عام 1999. يؤكد البنك على ثلاث اتجاهات يركز عليها عند تناول موضوع التنمية المستدامة وهي:

- المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة: و يقدم البنك اعتمادات ومساعدات فنية من خلال البنوك أو شركات التمويل أو المنظمات الغير حكومية.
- البيئة: حيث يقوم البنك بتمويل المشروعات البيئية وذلك بتوجيه موارد من صندوق مخصص لهذا الغرض، من خلال تمويل

المشروعات التي تتعلق بإدارة الماء المهدر وحمايته والحفاظ على الطاقة وتطوير مصادر توليد الطاقة والتغير المناخي والتنوع الطبيعي والتعليم البيئي و التشريع البيئي و غيرها من الموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة.

- التنمية الاجتماعية: يقوم البنك بتوجيه الموارد للبرامج التي تستهدف الحد من الفقر ونشر التعليم والرعاية الصحية و تحقيق التنمية

الريفية المتكاملة و مشروعات الإسكان إلى جانب مشروعات تمويل البلديات.

ثانيا: بنك الاستثمار الأوروبي:

يمثل هذا البنك مؤسسة التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي ويقدم القروض لدول الاتحاد الأوروبي بهدف تمويل مشروعات رأس المال التي تتماشى مع أهداف الاتحاد الأوروبي، أما خارج الاتحاد الأوروبي يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بتنفيذ البنود المالية لاتفاقيات أبرمت بموجب سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم التنمية و التعاون، ويوجه بنك الاستثمار الأوروبي أنشطة إقراضه لخمس أولويات عمل تشمل حماية البيئة وتحسين مستوى نوعية الحياة، و يعمد البنك إلى تقديم ما بين ثلث إلى ربع القروض المستقلة للمشروعات التي تحمي البيئة وتعمل على تحسينها داخل إطار دول الاتحاد الأوروبي وتطبق نسبة مماثلة على الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتتلخص الأهداف البيئية لبنك الاستثمار الأوروبي فيما يلي:

- الحفاظ على البيئة وحمايتها والرفع من جودتها.
- العمل على حماية صحة الإنسان.
- ضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها.
- تشجيع تطبيق إجراءات على المستوى الدولي للتعامل مع المشكلات البيئية الإقليمية أو العالمية.

في عام 2001 وصلت نسبة إقراض بنك الاستثمار الأوروبي للمشروعات التي تسعى للحفاظ على البيئة وتحسين نوعية الحياة داخل وخارج الاتحاد إلى 9 مليار يورو، وقد قدر

تمويل مشروعات المخلفات الصلبة والخطرة بحوالي 561،7 مليون يورو قدمت معظمها لمشروعات داخل الاتحاد الأوروبي. [1]

ثالثا : البنك الآسيوي للتنمية:

يعد البنك الآسيوي للتنمية مؤسسة إقراض للدول النامية في منطقة آسيا، تتضمن الأهداف العامة للبنك الآسيوي للتنمية الحد من الفقر والتركيز على تشجيع الأنشطة التي تساعد الفقراء و تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية وتطبيق نظم الحكومة السليمة، وتقر إستراتيجية البنك للحد من الفقر أن عنصر الاستدامة البيئية هي من أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء بل ولكافة المجهودات الخاصة بالحد من الفقر، كما أن عنصر التنمية المستدامة للبيئة أصبح من أحد الموضوعات الهامة التي تعتبر قاسما مشتركا يتكرر في الإطار الإستراتيجي طويل الأجل للبنك للأعوام ما بين 2001 - 2015 .كما أن البنك الآسيوي للتنمية عضو في مرفق البيئة العالمية وتتيح السياسة التي تبناها المرفق عام 1999 بشأن فتح مجالات أوسع للبنوك الإقليمية للتنمية للبنك أن يدمج موارده المخصصة للتنمية المستدامة على مستوى الدولة مع موارد مرفق البيئة العالمية المخصصة للمنح والتي تستهدف التعامل مع القضايا البيئية العالمية. [2]

الفرع الثاني: التمويلات متعددة الأطراف

تعد المؤسسات متعددة الأطراف حجر الزاوية للمجهودات التي تبذلها المنظومة الدولية من أجل تطوير التنمية، وتباينت هذه التمويلات بتعدد الأطراف الفاعلة في تمويل التنمية المستدامة وهي:

أولا: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):

يعتبر البنك الدولي للإنشاء والتعمير أقدم المؤسسات في مجموعة البنك الدولي وأكبرها تم إنشاؤها سنة 1945، وهو بنك تملكه حكومات 183 بلدا، كما أنه لا يقدم القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الائتمانية، ولا يقدم المساعدة إلا للمشروعات التي يحتمل أن تحقق عائدا حقيقيا.

يعد البنك الدولي أول مؤسسة متعددة الأطراف من نوعه تضع سياسة حمائية للبيئة، حيث كان ذلك منذ عام 1970، تمثل الاستدامة البيئية هدف رئيسي من ضمن الأهداف الأساسية السبعة لهذه القمة، وفي عام 2001 اعتمد البنك الدولي الإستراتيجية البيئية لتوجيه أعمال البنك في المجالات البيئية، وتحدد الإستراتيجية ثلاثة أهداف عامة ألا وهي:

- رفع مستوى المعيشة.
- تحسين نوعية النمو.
- حماية الموارد البيئية الإقليمية والعالمية المشتركة. [3]

---

[1] Smahi Ahmed, Samir Benayad, Financement du Développement durable et Lutte Contre la Pauvreté en Algérie ،Séminaire national d'économie de l'environnement et développement durable, le centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006,p 07.

[2] Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Rapport sur l'état et L'Avenir de l'environnement (RNE) 2003, p 320.

[3] بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 2003، ص193.

ثانيا: صندوق البيئة العالمي

تأسس هذا الصندوق سنة 1990 ويتم تسييره من طرف البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، و يمثل اكتشافا حقيقيا في مجال التمويل متعدد الأطراف الخاص بالتنمية المستدامة، ويهدف إلى دعم البلدان النامية من أجل تمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الإنفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدة التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية بشكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية، و لعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث ونعني أساسا أربع أنواع من القضايا البيئة وهي: [1]

- حماية التنوع البيولوجي.
- حماية التغييرات المناخية.
- حماية المياه.
- حماية طبقة الأوزون.

الفرع الثالث: التمويل العمومي في إطار الحوار بين الشمال و الجنوب

تحتل الرهانات الجديدة للتعاون الدولي من اجل التنمية المستدامة، وتأكل المساعدات العمومية لفائدة التنمية، محور النقاشات بين الشمال و الجنوب، وغالبا ما تكون المواجهات حادة بين البلدان الغنية الأعضاء في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبلدان النامية الممثلة في المجموعة 77 أثناء المفاوضات الدولية حول البيئة و تحمل بلدان النامية، مسؤولية تدهور البيئة وظاهرة الانحباس الحراري للبلدان المتقدمة الصناعية، وتدعو إلى إعادة النظر في المساعدات الإنمائية وتؤكد على رغبتها في محاربة الفقر، والعمل على تلبية حاجاتها الأساسية وتدعوا من الدول الغنية المانحة، على ضرورة اعتماد إستراتيجية واحدة تشمل احتياجات كل بلد وتستجيب للأهداف الوطنية. ويشترط غالبية الممولين في الإعانة الثنائية أو المتعددة الأطراف على تنفيذ المشاريع التنموية بشروط خضراء (بيئة) جديدة .

الفرع الرابع: ضريبة توبين كآلية للتمويل

منذ وقت بعيد وضعت آليات تمويل التنمية المستدامة موضع المناقشة، و أمام التوزيع غير المتكافئ للثروات في العالم، اقترح عدد من علماء الاقتصاد قوانين و أدوات لتوزيع الموارد المالية العالمية، كالرسوم الدولية. ومبادلة حقوق التلوث بتمويل مشاريع إنمائية، وفي هذا الصدد اقترح "جيمس توبين"، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1972، فكرة فرض ضريبة على الصفقات المالية للدولة ذات المدى القصير يمكن اقتطاعها من الصفقات التي تتم بالعملة الصعبة، وفي نظر توبين قد تقلص هذه الآلية من عدم استقرار عمليات الصرف.

الخاتمة:

إن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي إلا أن العالم لم ينجح حتى الآن في تبني خطوات حقيقية جادة على طريق الاستدامة الحقيقية نحو التوفيق بين تلك التناقضات بين التنمية والبيئة الناتجة عن نموذج التنمية المهيمن منذ منتصف القرن العشرين مما يجعل البشرية تواجه مستقبلا محفوفا بالمخاطر وعدم التيقن.

[1] عبد القادر بلخضر، مرجع السابق، ص108.

من هنا تخلص هذه الدراسة إلى أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا بدون حدوث تغير رئيس وجذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن قيم الحداثة، والاستعلاء، والاستغلال المتمركز حول الإنسان باتجاه بلورة نموذج معرفي جديد يتصف بالشمول ولا يتمركز حول الإنسان وينظر للعالم كوحدة كلية مترابطة بدلا من أن يكون مجموعة متناثرة من الأجزاء، ويمكن من خلاله دمج جهود التنمية المستدامة وجهود الحفاظ على البيئة بطريقة مفيدة للطرفين من أجل الصالح العام للجيل الحالي والأجيال القادمة على السواء، وأن يكون ذلك التحول مصحوبا باهتمام بالبناءات السياسية الاجتماعية التي يمكن أن تكون أكثر دعما للاستدامة، وصحيح أن هناك مؤسسات و آليات و منظمات و هيئات و جدت من اجل المناداة والدعوة لتحقيق مبادئ وغايات التنمية المستدامة، وهناك مؤسسات تبنت هذه المبادئ وغيرت توجهاتها للمساهمة فيها، إلا انه يبقى الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة غير واضح المعالم كونه عملية معقدة وشائكة ولكي تكون التنمية المستدامة حقيقية ينبغي أن تكون في الأساس معتمدة على الذات بواسطة المشاركة الفعلية للناس وان تكون لخدمة مصالحهم ، وتعتمد على مواردهم وتنفذ تحت رقابتهم وان تكون عوائدها لهم .فالتنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة للتطبيق ، وإنما هي برنامج عمل تضعه كل دولة طبقا لما هو متاح لها من مصادر الثروة المالية والبشرية والطبيعية وهذا ما يجب وضعه في الحسبان أثناء وضع البرامج والحلول التنموية اللازمة ومن ثم وضع الإطار المؤسسي الذي يراعي كل ذلك المتغيرات والمؤثرات مع ضرورة الإشارة إلى أهمية التعاون الإقليمي والدولي لضمان تكامل وتناسق الجهود الرامية لتحقيق الاستدامة .يعتبر العمل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية، وعدم توافر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقا أمام عملية التنمية، فالعالم الثالث يعاني من المشاكل التنموية ومزيدا من المديونية و مزيدا من لا استقرار للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، ومزيدا من الفقر و البطالة والتضخم، مزيدا من ارتفاع عدد سكانه مما يجعل أكثر دول عالمه في توتر إقليمي، واتجاه التنمية اتجاها سلبيا فيه مما يقود العالم الثالث نحو كارثة يصيب العالم أجمع جراء تجاهلها.

كما يشكل الفساد الاقتصادي و الاجتماعي أكبر تهديد لتنمية دول العالم الثالث في المستقبل ويعتبر سببا في هدر المدخرات هو ضعف الاستثمار الداخلي و ارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه.إن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تتسع في ظل عولمة التجارة و التمويل و تدفيق المعلومات و لا داعي لتأكيد الإحصائيات الرهيبة التي تشير إلى اتساع الفجوة في الديون ومستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء في هذا العالم والأمر الذي يكرس عدم العدالة والافتقار إلى التوازن مما يؤدي إلى إشاعة الفوضى و الاضطرابات في العالم النامي فالمساعدات التنموية انخفضت للدول النامية بدل زيادتها،في الوقت نفسه انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر وازدادت القيود أمام النقل التكنولوجي و قد تراجعت صادرات الدول النامية وتقلصت حصصها في الأسواق العالمية، كما تراجعت المساعدات الرسمية، وهناك خسائر متوقعة في الزيادة ستطرأ على أسعار السلع الغذائية و الزراعية.

قائمة المراجع

أولاً:- الكتب

1- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح، بن عكنون الجزائر، 2000.

2- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 2003.

3- محمد صالح الشيخ،الأثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2002 .

ثانياً:- البحوث والمقالات

1- اسماعيل سراج الدين، مقال تحت عنوان" حتى تصبح التنمية مستدامة"، مجلة التمويل و التنمية، 1993.

2- محمد نبي هاني، مجلة البرلمان العربي، دور البرلمان في دعم عملية التنمية المستدامة، مجلد 26، العدد 93، أبريل 2005.

ثالثاً:-الرسائل والاطاريح

1- عبد القادر بلخضر، إستراتيجية الطاقة و إمكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، البليدة، سبتمبر 2005.

2- محمد فائز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، رسالة لنيل الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، بن عكنون، الجزائر،2002.

رابعاً:-الانترنيت

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2011.www.agedi.ae

2- برنامج منظمة الصحة العالمية الخاص بتغير المناخ.www.who.in

3- تأثير التجارة على البيئة، 2009.defense-arab.com

خامساً:- المراجع الاجنبية

1- Smahi Ahmed, Samir Benayad, Financement du Développement durable et Lutte Contre la Pauvreté en Algérie ،Séminaire national d'économie de l'environnement et développement durable, le centre universitaire de MEDIA le 06-07Juin2006>

2- Ministère de L'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Rapport sur l'état et L'Avenir de l'environnement (RNE) 2003.-

The role of international organizations in promoting sustainable development

Sara.benazzouz@univ-mosta.dz

Abstract:

The developments accompanying technological and industrial progress have contributed to the growth of a series of environmental problems, as issues of environmental degradation and pollution, and ozone layer depletion have become a painful reality inherent in life in the modern era, especially with the strengthening of the globalized modernity model and advanced technologies. Recognition of the need to protect the environment and promote sustainable development through international mechanisms has led to the strengthening of international cooperation through international organizations and the activation of their role on the international and regional arenas.

Keywords: sustainable development, Environmental protection, Technological progress, International organizations.